تجسيد المشاريع السياحية و الفندقية بين الواقع و المأمول

Embodiment tourism and hotel projects between reality and hopeful

د. سعيدة بودودة[1]

المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الأوراسي– الجزائر

saidaboudouda4@gmail.com

تاريخ الاستلام: 12 /2022/03 تاريخ القبول: 09 /2022/05 تاريخ النشر: 03 /2022/06

ملخص:

من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة لا بد من مواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. فالمخاطر المهددة للاقتصاد الوطني بسبب اعتماده على المحروقات هاجس محوري في ظل اقتصاد العولمة الذي يعرضه لأزمات حقيقية مهددة للأمن الاجتماعي، وللتخفيف من المآزق التي يمكن أن يتعرض لها لا بد من العمل على استقطاب الاستثمارات. و تحقيق ذلك له عدة متطلبات و آليات، لهذا تسعى الجزائر إلى تطوير قطاع السياحة كمشروع اقتصادي و اجتماعي مستقبلي، ليصبح أهم أقطاب الاقتصاد الوطني بموجب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 م الذي يكرس التنمية السياحية اعتمادا على خمس ديناميكيات من بينها الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث تم التركيز على فتح المجال للاستثمارات من خلال تحديد مناطق التوسع السياحي و المنابع الحموية الحيوية لترقية المنتوج السياحي و تقديم مختلف التحفيزات القانونية، المالية و الجبائية لتجسيد الفعل الاستثماري في السياحة وتحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار– المخططات التنموية – المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية– الأقطاب السياحية.

Abstract:

The development of tourism as a fundamental project in socio-economic development, within the 2030 master plan of tourism development framework, should consider more this tourism sector so that it becomes the most important pole in the Algerian economy based on five dynamics including a partnership program between the public and private sector. To realize this project, Algeria has put the emphasis on the development of the investment, which is the cornerstone of the national tourism strategy. To attract the investors, by identifying the tourist exposure areas, and the opening of the economy to national and foreign investors, several tax and legal advantages have been granted to the said investors to promote the realization of tourism investment projects.

To revive the tourism sector it is necessary to create a pleasant environment for the investor, but despite the advantages offered for tourism development, Algeria has not been able to achieve the desired and hoped-for development in that sector.

Keywords: *Investment - development plans - the master plan for tourist development - tourist poles.*

[1]- **المؤلف المرسل: سعيدة بودودة:** saidaboudouda4@gmail.com

مقدمة:

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا سياسة اقتصادية ترتكز أساسا على قطاع المحروقات الذي حظي بالاهتمام الأكبر، و أصبح العمود الفقري للاقتصاد الوطني و المصدر الأول للعملة الصعبة، إذ يمثل أكثر من 90 % من مداخيل الجزائر، وحسب إحصائيات وزارة التجارة شكلت المحروقات أغلب المبيعات الجزائرية إلى الخارج سنة 2018 م أي ما نسبته 93.84 % من الحجم الإجمالي للصادرات (وزارة التجارة، 2018، و قد عرفت معدلات الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفاعا طفيفا بلغ 12.38 % سنة 2021، (وزارة التجارة، 2021). وكان مقابل الاهتمام الكبير بقطاع المحروقات الذي أدي إلى استنزاف هذه الثروة بسبب «عدم التقيد بالاستغلال الاقتصادي الأمثل» (العقيل، 2003: ص 16) اهتماما أقل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة قطاع السياحة الذي أُهمل لأكثر من ثلاثين سنة، و لم تتجاوز خلال هذه الفترة طاقات الإيواء 60000 سرير، ولم تتعدى مناصب الشغل 10000 منصب على الرغم من الإمكانيات الطبيعية و المادية الكبيرة التي تتوفر عليها، و التي كانت قادرة على أن تصبح منافسا حقيقيا للكثير من البلدان السياحية، ليس لبلدان الجوار فقط لكن لبلدان أوروبية معروفة بتطورها السياحي، كون الجزائر تحظى بثروات طبيعية متنوعة قلما تجتمع في بلد واحد، زيادة على مداخيلها المالية الضخمة خاصة في السنوات القليلة الماضية و تحديدا قبل 2014 م، حيث كان لها كامل الحظوظ لتصبح بلدا سياحيا بامتياز، وتم تدارك هذه الحقيقة اليوم حيث أصبحت خطابات السياسة الاقتصادية تتمحور حول ضرورة إعادة الاعتبار للقطاع السياحي، خاصة مع أزمة تراجع أسعار المحروقات و التذبذب المستمر لاستقرار سوق النفط الذي يزداد معه الوضع الاقتصادي تأزما بسبب " ضعف القطاعات الغير نفطية من الاقتصاد أو ما يسمى بالمرض الهولندي" (شيللي، 1334: ص 99).

و لتفادي هذه الأزمة و تحسين الوضعية الاقتصادية كان لزاما على الدولة إعادة النظر في كيفية النهوض بالاقتصاد باللجوء إلى تبني فكرة الاستثمار في القطاع السياحي، و للوصول إلى تجسيد هذه الفكرة في الواقع نلاحظ أن أول خطوة تم القيام بها هو العمل على جرد وإحصاء كل الثروات السياحية التي تمتلكها الجزائر بهدف تثمينها و استغلالها، هذا بالإضافة إلى تشخيصها لوضعية القطاع من خلال التقرب من واقعه عن طريق الدراسات و الأبحاث الميدانية لتدارك الأخطاء و التمكن من مواجهة الصعوبات .

و من أجل بناء إستراتجية سياحية قائمة على الترسيخ الأمثل " لفعل الاستثمار" ضمن مخططات تنموية تتماشى برامجها مع متطلبات التحولات الاجتماعية و المعطيات الاقتصادية الجديدة التي تعرفها الساحة الدولية و كذلك المحلية، اتجهت الدولة الجزائرية في السنوات الماضية نحو اقتصاد السوق، حيث انتهجت سياسة خوصصة المؤسسات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي، علما أن بداية تنفيذ هذه السياسة كان في قطاع السياحة والخدمات – كتجربة أولية – نظرا لما من أهمية للاستثمار في القطاع السياحي من حيث دعم الاقتصاد الوطني خاصة من ناحية جلب العملة الصعبة للتخفيف من حدة الأزمة المالية و إرساء قواعد لبعث التنمية السياحية المستدامة.

بناء عليه، و لمعرفة ما مدى تمكن قطاع السياحة و الخدمات بكل ما يمتلكه من إمكانيات جلب المستثمرين إليه ارتأينا البحث في هذا الموضوع انطلاقا من التساؤل التالي :

هل تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر ساهم في تنشيط الفعل السياحي في الميدان الاقتصادي ؟

أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع الاستثمار السياحي بالجزائر في:

- تثمين قطاع السياحة و اعتباره بديلا استراتيجيا للمحروقات؛

– إمكانية مشاركته في تطوير الاقتصاد الوطني لكونه من مصادر العملة الصعبة؛

– دوره المحوري في تنمية العديد من القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي، التجاري، الزراعي و الخدماتي؛

– إسهامه في الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ تمثل السياحة أكبر الصناعات في العالم و أكثرها نموا بفضل إيراداتها الضخمة الناتجة خاصة عن الاستثمار.

الهدف من الدراسة

الهدف الرئيسي من وراء تناول هذا الموضوع هو معرفة مدى تطور الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر على مدار عدة سنوات، لكونه مؤشر عن الواقع الاقتصادي و الحركة السياحية.

منهجية الدراسة

اعتمدنا لعلاج موضوع بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي في تعريفنا للاستثمار السياحي و الدور الذي يلعبه في تطوير القطاع السياحي بشكل خاص و القطاع الاقتصادي عموما، و أيضا التأطير القانوني و التحفيزي للاستثمار السياحي و مختلف الاستراتيجيات المتبعة في مخططات التنمية الاقتصادية عبر عدة سنوات. زيادة على محاولة إبراز مسار تطوره و مراحله من خلال البيانات و الإحصائيات المتعلقة بحجم المشاريع الاستثمارية المخصصة للأقطاب السياحية، ووضعية و واقع المشاريع الاستثمارية الفندقية خاصة و مدى تطورها باعتبارها المؤسسات السياحية الأكثر فعالية اقتصاديا.

و للإجابة عن تساؤلنا، و بلوغ الهدف من دراستنا، قمنا بتقسيم الموضوع على النحو التالي:

أولا : إلقاء الضوء على أهم الإصلاحات التي مست قطاع السياحة و الخدمات و البحث فيها بالتركيز على الخلفية و الأبعاد، نظرا لما لهما من أهمية في فهم خبايا هذه العملية .

ثانيا : تشخيص واقع الاستثمار السياحي من خلال النصوص النظرية ومقارنتها بالانجازات الفعلية من خلال الإحصائيات وصيرورة الانجازات، و ذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي لكونه يتماشى و طبيعة الموضوع المطروح.

أولا: مفهوم الاستثمار السياحي و أهميته الاقتصادية و الاجتماعية :

"الاستثمار" كمفهوم من الناحية الاصطلاحية يُقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات (المحياوي، 2009: ص 29). أما من الناحية الاقتصادية فيُقصد به توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، و رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد و تعويض رأس المال القديم(المحياوي، 2009: ص 29).

و يعرف أيضا بأنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة و تجديدها، هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع حاجات المستهلك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع و الخدمات، و تسمى بسلع رأسمالية (حسين، 2018: ص 37). ويُقصد بالاستثمار كذلك التعامل بالأموال للحصول على الأرباح و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل (جردان، 2009: ص 19).

و يرى «بنجامين غراهام» أن العملية الاستثمارية تأتي بعد تحليل معمق يَعد بتأمين جيد على المستوى الرئيسي، و بمردود كاف، و اعتبر العمليات غير المستوفية لهذه الشروط مضاربة (Graham, 1998: p 19).

أما مفهوم "الاستثمار السياحي" فيقصد به كل نفقة يبذلها شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عام في تنمية تجهيزات أو مجهودات خدماتية من أجل إرضاء السائح مقابل الحصول على موارد مالية تكون قيمتها أكبر من النفقة الاجتماعية، كما يعني الاستثمار السياحي الإنفاق من رأس المال (Galesne , 1981 : p 5)، أو هو رؤوس الأموال المستثمرة في مجال سياحي من خلال مشاريع سياحية كالفنادق ووكالات السفر...الخ، و هذا الاستثمار يعد مصدرا للحصول على مناصب شغل و الاندماج في السوق السياحية الدولية من جهة، والعمل على التعريف بالبلاد و ثرواتها الطبيعية، الاجتماعية و الثقافية للحصول على متطلبات السياحة للسياح من جهة ثانية.

و يعتبر الاستثمار السياحي أيضا عملية اقتناء الأصول الموجهة لجلب رؤوس الأموال لممارسة نشاط اقتصادي منتج، سواء كان هذا النشاط اقتناء ضمن نطاق استحداث و إنشاء أنشطة جديدة، توسيع الطاقة الإنتاجية، إعادة التأهيل و استعادة الأنشطة لاسيما في سياق الخصخصة الكلية أو الجزئية (موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2013).و يشمل هذا النظام كل الاستثمارات المنجزة للنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و من هنا تم تصنيف ثلاثة أنواع من الاستثمارات في الجزائر و هي:

– **إنشاء جديد**: أي خلق مشروع استثماري جديد عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة (موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2013).

– **التوسيع**: هو اكتساب أو اقتناء رأس المال و الأصول الدائمة من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية أو توسيع إنتاجها من السلع والخدمات (موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2013).

– **إعادة التأهيل**: هي عملية اقتناء السلع و الخدمات الموجهة لإصلاح العتاد المستعمل و المعدات الموجودة سابقا، القديمة منها خاصة وإعادة تأهيلها لزيادة الإنتاج (موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2013).و تعرف الجزائر منذ سنوات و إلى يومنا هذا عمليات استثمارية واسعة لإعادة تأهيل الفنادق العمومية التي أُنجزت في فترة السبعينات.

كما يمكن أن يوجد استثمار إجباري تفرضه القوانين ذات الطابع العمومي تتعلق بالنظافة، الأمن، مكافحة التلوث (Heline et Lafarge, 1975 : p 4).

و يعتبر الاستثمار السياحي الوسيلة الأساسية للنهوض بالقطاع السياحي، و يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، وإنعاش الحياة الاقتصادية و تطويرها عن طريق جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع السياحية، و تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال مداخيل العملة الصعبة بفضل إنفاقات السائح على الخدمات السياحية وعلى طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى، وكذلك الضرائب و الرسوم المفروضة على المنشئات السياحية، بالإضافة إلى المدفوعات التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد وفروق تحويل العملة.

إن السياحة كصناعة قائمة على الانفتاح على السوق السياحية الدولية، تسهم في إنجاح عملية الاستثمار من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عن طريق علاقته بالقطاعات الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي و الخدماتي، فالتداخل بين قطاع السياحة والقطاعات الإنتاجية و الخدماتية كالمواصلات، الاتصال، التجارة، الصناعة، الزراعة، البنوك، المطاعم، الصناعات التقليدية والتكوين...الخ. جعلها أهم الأقطاب الاقتصادية القادرة ليس فقط على خلق مناصب العمل في قطاعها بل في العديد من القطاعات الاقتصادية، فتتضاعف بذلك مناصب الشغل التي يمكن أن توفرها سواء تلك التي ترتبط مباشرة بقطاع السياحة، أو مع القطاعات ذات الصلة غير المباشرة، « فانجاز فندق من 13 غرفة و 130 سرير يوظف على الأقل 13 عمال دائمين و 10 عمال موسميين و 10 عمال مؤقتين، و على سبيل المثال: السياحة في

فرنسا توفر 800000 منصب عمل مباشر عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية» (دعبس، 1993: ص 120). بالإضافة إلى مناصب شغل في مرحلة انجاز المشروع السياحي.

هذه الأهداف الاقتصادية الناتجة عن الاستثمار السياحي لا محالة تنعكس على الواقع الاجتماعي، فتتحقق العديد من الأهداف الاجتماعية، و يكمن الهدف الاجتماعي الأساسي في تحقيق رفاهية العيش و الحياة الكريمة لأفراد المجتمع بفتح المجال لمناصب العمل. و من شأن التخفيف من البطالة و تحسين مستوى معيشة السكان القضاء على الكثير من الصراعات و التوترات الاجتماعية والتخفيف من نسبة الجريمة و الانحرافات.

إذا قيمة الاستثمار السياحي تبرز في النتائج الاقتصادية و الاجتماعية التي يحققها و المتمثلة في تطور الخدمات المتكاملة مع السياحة كالنقل، الاتصال، الصحة، الصناعات الغذائية و المشروبات...الخ، و تحقيق احتياجات و طلبات السائح من الخدمات و السلع مهما تنوعت.

لهذا اعتبرت السياحة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية، و قد شهدت تطورات سريعة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، نظرا لاستفادتها من الازدهار الذي مس الجوانب الخدماتية ما جعلها تحظى بمكانة اقتصادية كبيرة، حيث اعتبرها البعض بترول القرن الواحد والعشرين وبديلا استراتيجيا مهما.

و ازدادت أهمية قطاع السياحة اليوم لعلاقته التفاعلية مع باقي القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية لدرجة أصبحت فيها لدى الكثير من الدول القاطرة التي تجر تنمية باقي القطاعات، بحكم ما ينتج عن النشاطات السياحية من منافع اقتصادية و اجتماعية يشارك فيها ويستفيد منها مختلف الأطراف ذات العلاقة من متعاملين و سياح و مجتمع محلي ، إضافة إلى خلق فرص جديدة في الاقتصاد و زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و رفع الدخل الوطني.

و هنا تكمن الأهمية السوسيو- اقتصادية للاستثمار السياحي، الذي اعتبر أداة فعالة تساهم بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة، لهذا أولت لها الكثير من الدول العناية الكافية من خلال الاستثمارات العديدة و المتنوعة وأصبحت السياحة بذلك صناعة قائمة بذاتها، و تحول الاستثمار السياحي إلى مقصد مفضل لأغلب المستثمرين و رجال المال و الأعمال. لهذا تغيرت النظرة السياسية الجزائرية بعد توجهها نحو نظام اقتصاد السوق و تطلب ذلك إعادة النظر في القوانين المعمول بها وتشجيع الاستثمار « لتمكين الخواص من الاستثمار في المجالات المحررة و المفتوحة على القطاع الخاص» (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1999). و من بين المناطق السياحية المحررة و المفتوحة أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي مناطق التوسع السياحي المحددة من قبل «المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية» والتي تبلغ 205 مناطق اختير منها ستة، تكون فيها الأولوية للاستثمار السياحي الأجنبي، و هذه المناطق هي: منطقة التوسع السياحي موسكادا بتلمسان و مسيدة بالطارف، العقيد عباس بتيبازة ، البئر بحاسي مسعود، قورصو ببومرداس و زرالدة الغربية بالجزائر العاصمة، واختيرت هذه المناطق على أساس طبيعة الإمكانيات السياحية المتواجدة بها و درجة تمركزها فيها، بالإضافة إلى إمكانيات توفير الخدمات الأساسية كالتزود بالماء و الكهرباء و مستوى تطور المنشئات و المرافق الضرورية بها. كما شكلت الموارد الحموية أيضا مجالا مفتوحا للاستثمار السياحي العلاجي والصحي، و تم جرد 202 موقعا من طرف «المؤسسة الوطنية للدراسات الأولية» التي قامت بتحديد إمكانيات الاستغلال السياحي المخصصة للعلاج والراحة و إعداد إستراتيجية تهيئة سياحية مستدامة تأخذ في الاعتبار الشروط الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.

ثانيا: التأطير القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر و الإجراءات التحفيزية :

تم تنظيم الاستثمار في القطاع السياحي من خلال النصوص القانونية التي حاولت تأطير الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية، فالقوانين المتعلقة بالاستثمار و المعمول بها في الجزائر تتميز بالعمومية و لا تمس قطاع السياحة فقط بل تُطبق في كل القطاعات الاقتصادية.

و يعتبر قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 م أول قانون ينظم القطاع الخاص، ركز هذا القانون على القطاع السياحي، حيث تم تحديد الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار الذي قدر بـ 12 مليون دج للمستثمر الفرد، و 35 مليون دج للشركات، و قد حدد هذا القانون ثلاثة أنواع من الاستثمارات، استثمار للإنشاء و الاستحداث و استثمار للتجديد و استثمار للتوسع (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 05 ذو القعدة 1402 هـ)، و منح هذا القانون العديد من الامتيازات لتشجيع القطاع الخاص منها الإعفاء الجزئي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمسة سنوات، و الإعفاء الجزئي من الرسوم العقارية لمدة 10 سنوات. و إمكانية الحصول على قروض مالية قابلة للتسديد على المدى المتوسط و الطويل، تخصص لتمويل استثمارات لا تتجاوز 30 %، و أيضا الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل الأشغال.

و صدر قانون النقد و القرض للاستثمار في 14 أفريل 1990 م، فحوى هذا القانون هو تشجيع الشراكة، و فتح فرص الاستثمار الوطني والأجنبي مع وضع شروط تنقل رؤوس الأموال كما ورد في المرسوم رقم 90 -03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 م (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 08 سبتمبر1990). و في هذه المرحلة تمت برمجة المخطط الاستثماري السياحي للقطاع العام و الخاص تحت شعار "الجنوب الكبير" و تستغرق مدة إنجاز هذا المشروع 10 سنوات ابتدءا من 1991 م، و الهدف منه التنمية السياحية للبلاد و استغلال كل الموارد المتاحة، و هذا المشروع أدى لخلق 10000 منصب عمل منها 4000 منصب مباشر و 6000 غير مباشر،كما وصلت الاستثمارات إلى حوالي 680 مليون فرنك استثمارات عمومية و 93 مليون فرنك فرنسي استثمارات خاصة. و المرسوم التشريعي رقم 93- 12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 م المتعلق بترقية الاستثمار يعتبر تشجيعا إضافيا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، حيث أكد على عدم المساس بالاستثمارات المحققة، و ضمان تحويل رأس المال المستثمر و المداخيل المحققة إلى الخارج، و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للممتلكات التي تدخل في إنجاز الاستثمارات، و الإعفاء من حق التحويل من الضريبة الجبائية، و الإعفاء من الدفع الجزافي الذي يصل عادة لـ 07 % تتراوح مدته بين 02 إلى 10 سنوات، و من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري المقدر بـ 55.2 % من رقم الأعمال، بالإضافة إلى اشتراكات الضمان الاجتماعي المقدرة ب 07 % بدلا من 24 % (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 10 أكتوبر 1993). إذا تم إعفاء الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة من الضريبة على الأرباح و الدفع الجزافي، و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.

وبالرغم من كل هذا التحفيز و التسهيلات لم يسجل لدى «الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمارات» في الفترة الممتدة بين 1994-1996 سوى ستة (06) مشاريع سياحية فقط و السبب الوضعية الأمنية للبلاد في هذه الفترة لأن رأس المال جبان و من غير المعقول أن يغامر أحدهم بالاستثمار في أي قطاع في بلد لا يعرف الأمن و الاستقرار.

و بعد استقرار الوضعية الأمنية للبلاد صدر قانون رقم 01- 03 سنة 2001 م المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتمم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 20 أوت 2001) ،كما منح قانون المالية 2009 م تحفيزات هامة للاستثمار(الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية، 22 جويلية 2009)، و تضمن جملة من النصوص لتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي في القطاعات المفتوحة أمام الخواص و منح امتيازات من خلال التخفيضات الضريبية و التسهيلات الجمركية على المتعاملين الخواص الأجانب و المحليين.

و انتقل الاهتمام في الجزائر بالسياحة المستدامة لصيانة الموارد الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية و المحافظة عليها وحمايتها من التدهور، والعمل على تنميتها و تطويرها، فجاء قانون التنمية المستدامة للسياحة المتضمن ترقية الاستثمار و تطوير الشراكة في السياحة، بالإضافة إلى ترقية الاستثمار السياحي و رفع القدرة التنافسية للمنتج السياحي الوطني، بتثمين التراث السياحي الوطني و إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية للرفع من قدرات الإيواء و الاستقبال، وتنمية و ترقية الشغل في الميدان السياحي.

أما الهدف الاستراتيجي فيسعى لإدماج سوق الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة و ترقية الصورة السياحية من خلال تنويع العرض السياحي، و تطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية للتمكن من تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية و تحسين نوعية الخدمات السياحية، و المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة، و تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية والتاريخية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 19 فيفري 2003).

و لحماية و تهيئة و ترقية و تسيير مناطق التوسع السياحية و المواقع السياحية حدد القانون رقم 03 -03 المؤرخ في 17 فبراير 2007 مجموعة من القواعد من بينها إدراج مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، و منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، وحماية المقومات الطبيعية للسياحة و المحافظة على التراث الثقافي، و الموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي و التاريخي والديني و الفني لأغراض سياحية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 14 مارس 2007).

و زيادة على ما حمله الأمر 01-03 الشامل للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع السياحة، أضاف قانون المالية لسنة 2009 م العديد من التحفيزات للاستثمار في القطاع السياحي خاصة بعد تقديم مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، و قد نص هذا القانون على استفادة مشاريع الاستثمار السياحي في ولايات الشمال من تخفيضات تقدر نسبتها بـ 03 % .

غير أن ولايات الجنوب كانت نسبة التخفيضات فيها أكبر إذ قدرت ب 04.5 % من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية، ويدخل هذا في إطار السياسة السياحية التي تراهن على السياحة الصحراوية كمنتج سياحي تنوي الجزائر الدخول به في نطاق المنافسة السياحية العالمية، كما تستفيد أيضا و بنفس التخفيضات المشاريع السياحية المنجزة في إطار"مخطط جودة السياحة" من أجل عصرنة المؤسسات السياحية و الفندقية و تجديد تجهيزاتها، إلى جانب تخفيضات جمركية على اقتناء التأثيث و التجهيزات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 26 جويلية 2009 م). و يدخل هذا في إطار إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية و السياحية كأحد أهم تصنيفات المشاريع السياحية في الجزائر.

أما الولايات التي تقع في الهضاب العليا والجنوب فتستفيد من عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لانجاز المشاريع السياحية من تخفيض قُدر بـ 50 و 80 على التوالي و هذا حسب المواد 78 إلى 82 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 26 جويلية 2009).

لتحقيق هذه الأهداف تمت إجراءات و تدابير تحفيزية للمستثمرين في مجال تهيئة و تسيير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، ووُضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للمساهمة في تحقيق تنمية منسجمة و منسقة للمنشئات والهياكل السياحية، من خلال الاستغلال

العقلاني والمحافظة على مناطق التوسع السياحي، و لتأطير ذلك تم إنشاء تجهيزات رسمية تنظيمية مثل «الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار» و«المجلس الوطني للاستثمار» للسهر على تطبيق وتسهيل الإجراءات الإدارية للملفات للحصول على العقار المناسب للمشروع. و قد تم وضع كتاب إرشادي للمستثمر في القطاع السياحي و الفندقي من طرف وزارة السياحة و الصناعة التقليدية سنة 2012 م أستُلهم من قانون الاستثمار العام، يتضمن كل الإجراءات التي يتوجب على المستثمر في القطاع السياحي القيام به انطلاقا من الاهتمام و التفكير بالاستثمار إلى غاية تحقيق المشروع في الواقع.

ثالثا: ترقية الاستثمار السياحي و استراتيجياته :

بالرغم من اهتمام الجزائر منذ الثمانينات بالاستثمار السياحي من خلال مخططات التنمية الاقتصادية، نلاحظ بطئ التنمية في هذا القطاع في إطار الاقتصاد المخطط، و تشهد الجزائر حاليا الجدية في الاهتمام بالقطاع مع دق ناقوس خطر نضوب المحروقات والبحث عن بدائل.

و الملاحظ أن إدخال الجزائر السياحة في المخططات الوطنية تزامن مع تراجع أسعار البترول و بداية الأزمة الاقتصادية، فكانت بداية تطور الاستثمار السياحي العمومي في الجزائر من خلال المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984 الذي تم من خلاله رسم إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية طُبقت على مرحلتين، الأولى على المدى المتوسط، و كان الهدف الرئيسي لهذه المرحلة هو التهيئة و وضع قواعد صحيحة للانطلاق الفعلي للتنمية السياحية.

في المرحلة الثانية تم وضع إستراتيجية طويلة المدى تمتد إلى نهاية سنة 2000 م تهدف إلى تحقيق مشروع السياحة للجميع (كواش، 1997: ص 24)، بعبارة أخرى تحقيق السياحة الاجتماعية، وكانت الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية تسعى إلى إتمام إنجاز ما تبقى من مشاريع سياحية قديمة تعود إلى المخططات السابقة، و وضع مخطط للتهيئة السياحية يهدف لتحديد مناطق التوسع السياحية في كل الجزائر، و حماية الثروات السياحية الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أنواع السياحة المطلوب تنميتها، والتوجه للاهتمام بالسياحة الداخلية بمختلف أنواعها (وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، 1980). والملاحظ في هذا المخطط حدوث تراجع في الميزانية المخصصة للقطاع السياحي إذ قدر الغلاف المالي بـ 3400 مليون دج، و كانت حصة المشاريع الاستثمارية السياحية الأضعف من مجمل القطاعات إذ شكلت 0.85 % من إجمالي الاستثمارات (وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، 1980). و ركزت على الرفع من هياكل الإيواء و إنجاز مشاريع جديدة قدرت بـ 89 مشروع يضم 16550 سرير، غير أنَّ الإنجازات كانت بعيدة جدا عن التقديرات فمن أصل 89 مشروع تم إنجاز 20 منها فقط، أي ما نسبته 22.47 %، هذا فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الإيوائية، أما فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار ذات الطبيعة السياحية فإنه لم يُنجز منها سوى 28 مشروعا من أصل 700 مشروع استثماري، أي ما يعادل 04 % في نهاية 1983 م (كواش، 1997: ص 122)وبنظرة تحليلية نقول بأن هذا تحصيل حاصل فالمخصصات المالية ضعيفة و لا تساعد على إنجاز عدد كبير من المشاريع السياحية. بينما في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 م تقرر تدعيم الإنجازات و الهياكل التي بُرمجت في المخططات السابقة، وتحديد ودراسة مناطق التوسع السياحية، بالإضافة إلى تطوير محطات المياه المعدنية، و السياحة المناخية، و مضاعفة المساحات المخصصة للمخيمات (كواش، 1997: ص 144). كما تم تسطير برنامج تنموي سنة 1987 م بهدف تحقيق أهداف قصيرة المدى و بعيدة المدى إلى غاية سنة 2000. (الديوان الوطني للإحصائيات، 1991). و قد بلغ الغلاف المالي المخصص لقطاع السياحة في هذا المخطط 3500 مليون دج، إذا كانت زيادة 100 مليون دج مقارنة مع المخطط السابق، و تم تخصيص 550 مليون دج للاستثمارات، أي تراجعت الميزانية

المخصصة للاستثمارات السياحية من 0.85 % في المخطط الخماسي الأول إلى 0.63 % خلال المخطط الخماسي الثاني (كواش، 1997:ص144).

بعد هذه المخططات توقف استثمار الدولة في القطاع السياحي و اقتصر تدخلها في إعادة التأهيل أي إصلاح وترميم الفنادق المنجزة والتي قدر عددها بـ 65 فندق بطاقة إيواء قدرت بـ 18613 سرير، و في نفس فترة تراجع القطاع العمومي نلاحظ زيادة استثمارات القطاع الخاص بشكل مضاعف إذ بلغ نسبة 1069 فندق بطاقة 77383 سرير.

و كانت البداية الفعلية في الانتقال من الاستثمار العمومي إلى الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في فترة المخطط الخماسي الثاني وتحديدا سنة 1986 م إذ انتهجت الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في ظهور الشركات الاقتصادية المختلطة، وهي حسب الجريدة الرسمية عبارة عن شركات تجارية مقرها الجزائر، و جزء من رأسمالها تابع لمؤسسة أو عدة مؤسسات وطنية بنسبة 51 % (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 27 أوت 1986)، و تم إبرام العديد من الاتفاقيات مع شركات أجنبية في العديد من القطاعات ومنها القطاع السياحي، لأن الجزائر بدأت تطمح للدخول للسوق السياحية العالمية، بهدف رفع مستوى النشاط السياحي إلى مرتبة صناعية، وتنمية السياحة الداخلية و الدولية. و في هذه المرحلة بدأت العديد من الشركات الدولية الأجنبية في القطاع الفندقي بالاستثمار في الجزائر، مثل الديوان الوطني للسياحة ONT بالاشتراك مع PGL المجموعة الكندية وشكلوا شركة مختلطة أنجزت العديد من المشاريع سنة 1989 م، و الشراكة التي تمت بين مؤسسة التسيير السياحي للوسط ومجموعة ACCOR.

جدول رقم (01): تصنيف الفنادق وفق الملكية القانونية و طاقة إيواء كل صنف لسنة 2021

القطاع	العام	الخاص	الجماعات المحلية (مختلط)	المجموع
عدد الأسرة	19557	104920	7789	132266
النسبة المئوية	٪14.78	٪79.32	٪05.88	٪100

(**المصدر**: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، إحصائيات 2021، htttps://www.mta.gov.dz، (16- 05- 2022).

يبدو واضحا تخلي القطاع العمومي عن الانجازات الفندقية كما تبينه الإحصائيات الواردة في الجدول، إذ يتضح ذلك جليا في عدد الأسرة المقدرة بـ 14,78٪ و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاع الخاص الذي استحوذ على الحصة الأكبر من الحظيرة الفندقية في الجزائر، واكتفى القطاع العام بالمراقبة و الإشراف على هذه الحظيرة من حيث تطبيق المعايير المحددة في القوانين، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الفنادق العمومية و ترميمها، أما الاستثمارات المتعلقة بالإنشاءات الجديدة والتوسيع فقد تخلت عنها لصالح القطاع الخاص منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي أو من خلال الشراكة لكن بشكل ضعيف جدا.

جدول رقم (2): أنماط الفنادق في الجزائر و طاقة الإيواء لسنة 2021

نمط الفنادق	حضري	ساحلية	صحراوي	حموي	مناخي	المجموع
طاقة الاستيعاب	85577	33588	6620	4598	1883	132266
النسبة المئوية	٪64.70	٪25.39	٪05	٪03.47	٪01.42	٪100

(**المصدر**: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، إحصائيات 2021، htttps://www.mta.gov.dz، (16- 05- 2022).

الملاحظ أن النمط الحموي للفنادق يشكل نسبة ضعيفة بالرغم من الإقبال الكبير الذي يعرفه على المستوى الداخلي وخاصة من قبل الأسر بهدف الترفيه و العلاج، كما أن السياحة التي تهتم باللياقة البدنية يمكن تطويرها في هذا النوع من الفنادق فتدخل بذلك في إطار السياحة الصحية والترفيهية، حيث نجد اليوم فنادق من الصنف 4 و 5 نجوم تضيف بعض النشاطات الممارسة في الفنادق الحموية كوسيلة لاجتذاب الزبون، الذي أصبح يسعى وراء العلاج الطبيعي ويبحث عن لياقته البدنية.

إذ لم يعد هذا النوع من النشاط السياحي الصحي الطبيعي مقتصرا على فئات اجتماعية معينة بل أصبح يعرف إقبالا واسعا من أعمار متنوعة وفئات مختلفة ممن ترغب في تحسين اللياقة البدنية و اللجوء للعلاج الطبيعي، لهذا يمكن تحسين خدمات هذا النوع من الفنادق وتطويرها، تضاف إليها تلك الخدمات المتعلقة بتحسين اللياقة البدنية و الصحية والجمالية، لكن الإشكال الأساسي الذي تعانيه الجزائر في هذا المجال هو نقص الكفاءات خاصة فيما يتعلق بالمهن الصغيرة المرتبطة بالجانب الصحي و الجمالي للبدن، لذلك فالتخطيط الجيد والاستثمار المناسب يتطلب الاهتمام بشكل متوازي بالبنى التحتية والوسائل و التجهيزات، و بتكوين العنصر البشري الذي غاب عن الاهتمام رغم دوره المحوري.

الجدول رقم (03): نسبة المشاريع المخصصة للأقطاب السياحية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

الأقطاب السياحية	عدد المشاريع السياحية	النسبة المئوية
شمال شرق	23	٪28.75
شمال وسط	32	٪40
شمال غرب	18	٪22.5
الجنوب الشرقي الواحات	04	٪05
الجنوب الغربي توات	02	٪02.5
الجنوب الكبير الأهقار	01	٪01.25
الجنوب الكبير تاسيلي ناجر	/	/
المجموع	80	٪100

المصدر: (وزارة تهيئة الإقليم و السياحة، 2008، ص18)

تشير الإحصائيات أن الاستثمار الفندقي سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص بالمناطق الصحراوية (الجنوب الغربي الواحات، الجنوب الغربي توات و الجنوب الغربي الأهقار) يعرف نسبة جد منخفضة قدرت بـ 08.75٪ من الحظيرة الفندقية للجزائر رغم الرهان على السياحة الصحراوية، و الإقبال الذي تعرفه من طرف السياح الأجانب الذين تعرفوا على هذا المنتج السياحي المتميز منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي بفضل رالي الجزائر، بالإضافة إلى زيادة رغبة الجزائريين لقضاء العطلة الشتوية هناك.

إلا أن المشكل الأساسي الذي يواجهه السائح المحلي أو الأجنبي هو النقص الكبير في وسائل الإيواء، وحتى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لم يخصص سوى سبعة مشاريع من بين ثمانين مشروعا حسب الرقم الذي ورد في الكتاب الخامس المتعلق بالمشاريع السياحية ذات الأولوية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، 2008: ص18)، بالرغم من تشكيل الصحراء أكثر من 80٪ من مساحة الجزائر، والجدول يؤكد النسبة الضئيلة للمشاريع الفندقية بالجنوب الجزائري.

إن الاهتمام بالسياحة لا ينبغي أن يقتصر على جانب دون آخر، بل يُفضل أن يشمل كل مناطق البلاد التي تمتلك مؤهلات سياحية، وما دامت المؤهلات الطبيعية غير كافية لجلب المستثمرين لا بد من تثمينها من خلال الاهتمام بالبنى التحتية و تكوين العنصر البشري، والاهتمام أيضا بتطوير قطاعات اقتصادية و خدماتية لا يمكن للسياحة أن تتطور بمعزل عنها.

لأجل هذا تم تبني الحكومة الجزائرية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كمشروع سياحي استراتيجي، و اعتماد السياحة كوسيلة لتخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع واحد، خاصة و أنه لحد اليوم ما زال البترول المورد الاقتصادي الأساسي للجزائر، و لأنه مصدر غير دائم و غير مأمون، و لكون الجزائر تمتلك إمكانيات طبيعية و ثقافية تؤهلها لتطوير العديد من الأنماط السياحية التي تمكن النشاط السياحي من الاستمرار على مدار السنة و ليس فقط في مواسم محددة، لابد من القيام بالاستغلال الفعلي لكل الإمكانيات السياحية التي تمتلكها الجزائر، و إذا ما تم ذلك فعلا فانه سيؤدي إلى إحداث ثورة في الاقتصاد الجزائري خاصة و أن لديها منتج سياحي متميز في الصحراء التي تشكل من الناحية الإستراتيجية المنفذ الرئيسي نحو السياحة العالمية، و نحو إيجاد مكانة في سوق المنافسة السياحية العالمية القوية والمتنوعة.

انطلاقا من هذه الأسباب بدأ التخطيط السياحي على المدى البعيد، و أُنجزت دراسات معمقة كُلف بها مكتب دراسات ألماني، لأجل تطوير قطاع السياحة مستقبلا، و تُوجت السياسة السياحية الجديدة للجزائر بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، قسم هذا المخطط الجزائر إلى سبعة أقطاب سياحية للحصول على إنتاج سياحي نوعي يتلاءم و خصائص وميزات كل منطقة، و نالت منطقة الجنوب أي الصحراء أربعة أقطاب، لكنها لم تحصل سوى على سبعة مشاريع من بين ثمانين مشروعا بالرغم من أن الرهان على السياحة الصحراوية حاضرا بقوة في كل الخطابات للولوج للمنافسة العالمية.

لكن بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر سنة تقريبا من ظهور المخطط أي سنة 2008 م، و الإعلان عن تنفيذه رسميا في 2010 م، حيث يُفترض انطلاق المشاريع و تحقيق أشواط المدى القصير و حتى المتوسط، إلا أننا لم نجد إحصائيات مفصلة و دقيقة تابَعت سير المشاريع ومستوى تقدم الأشغال.

الجدول رقم (04): تطور طاقات الإيواء من سنة 2015 إلى سنة 2019

السنة / نوع الفندق	2015	2016	2017	2018	2019
ساحلي	30 380 ٪ 29.71	30 500 ٪ 28.39	31 326 ٪27.9	32 581 ٪27.34	32 926 ٪ 26.19
حضري	62479 ٪ 61.10	66155 ٪ 61.58	69861 ٪ 62.22	74712 ٪ 62.7	80470 ٪ 64.02
صحراوي	3636 ٪ 03.55	4780 ٪ 04.44	4928 ٪ 04.38	5477 ٪ 04.59	5895 ٪ 04.69
حموي	3866 ٪ 03.78	4102 ٪ 03.81	4266 ٪ 03.79	4502 ٪ 03.77	4502 ٪ 03.58
مناخي	1883 ٪ 01.84	1883 ٪01.75	1883 ٪01.67	1883 ٪ 01.58	1883 ٪ 01.79
المجموع	102244 ٪ 100	107420 ٪ 100	112264 ٪100	119155 ٪100	125676 ٪ 100

Source : (Ministère du tourisme et de l'artisanat et du travail familiale, fin décembre 2019.)

الجدول التالي يتضمن تطور طاقات الإيواء لمختلف أنواع الفنادق من سنة 2015 إلى سنة 2019 و يمنحنا بعض التصورات حول مستوى النمو بعد سنوات من انطلاق تنفيذ مشاريع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في القطاع الفندقي، و يبدو أن وتيرة التطور لمختلف أنماط الإيواء عبر الخمس سنوات بقيت في نفس المستوى تقريبا، باستثناء نمو طفيف قد يصل إلى 01 ٪ كما هو الحال بالنسبة للفنادق الصحراوية، أو تراجع صغير لا يتجاوز 03 ٪ كما يبدو في الجدول بالنسبة للفنادق الساحلية.

الجدول رقم (05): وضعية المشاريع الاستثمارية الفندقية في الجزائر من سنة 2015 إلى سنة 2019

السنوات / الوضعية	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
مشاريع قيد الانجاز	504 ٪ 39.68	584 ٪ 36.45	764 ٪ 39.26	799 ٪ 36.15	889 ٪ 36.21	3540 ٪ 37,32
مشاريع متوقفة	101 ٪ 07.95	119 ٪ 07.42	147 ٪ 7.55	181 ٪ 08.19	239 ٪ 09.73	787 ٪ 08,29
مشاريع لم تنطلق	607 ٪ 47.79	793 ٪ 49.50	928 ٪ 47.68	1 163 ٪ 52.62	1 220 ٪ 49.69	4711 ٪ 49,67
مشاريع منجزة	58 ٪ 04.56	106 ٪ 06.61	107 ٪05.49	67 ٪ 03.03	107 ٪ 04.35	445 ٪ 04,69
المجموع	1270 ٪ 100	1602 ٪ 100	1946 ٪ 100	2210 ٪ 100	2455 ٪ 100	9483 ٪ 100

Source : (Ministère du tourisme et de l'artisanat et du travail familiale, fin décembre 2019.)

المشاريع قيد الانجاز عبر السنوات الخمس بقيت على نفس الوتيرة تتراوح بين 36٪ إلى 39 ٪ (الفارق إذا لم يتجاوز نسبة 03 ٪ فليس له دلالة مؤثرة). بينما المشاريع المنجزة لم تتجاوز 06 ٪ و أخذت في التراجع على مدار السنوات الأربع الأخيرة، و شهدنا ارتفاعا طفيفا لبعض الأرقام أحيانا لكنها لم تصنع أي فارق.

في حين نلاحظ أن نسبة المشاريع المتوقفة (أي التي اقتصرت على انجاز الدراسة أو تسييج أرضية المشروع و غير ذلك)، والمشاريع التي لم تنطلق شكلت النسبة الأعلى أي أكثر من نصف المشاريع بنسبة 57 ٪، مما يشير لتطور بسيط جدا في عدد الأسرة ونسبة التشغيل، زيادة على العراقيل و الصعوبات الكثيرة التي تعرفها المشاريع السياحية، و يبدو الأمر واضحا جدا من خلال النسب البارزة في الجدول، كما تعرف المشاريع السياحية الاستثمارية و خاصة الفندقية منها تباطؤا ملفتا في انجازها و هذا مؤشر سلبي عن تطور السياحة في الجزائر.

و شهدت الفترة الأخيرة الممتدة من 2015 إلى 2019 العدد الأكبر للمشاريع السياحية المسجلة لدى وزارة السياحة و الوكالة الوطنية المكلفة بتنمية الاستثمار، لكن الواقع يؤكد وجود عراقيل حالت دون انطلاق البعض و عدم التمكن من إتمام البعض الآخر، ومشاريع أخرى متوقفة و لا يدري أصحابها مصيرها.

الجدول رقم (06): عدد الأسرة أو طاقة الإيواء للمشاريع الاستثمارية الفندقية في الجزائر من سنة 2015 إلى سنة 2019

السنوات / عدد الأسرة	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز	69138 ٪ 31,23	76 670 ٪37.42	101 772 ٪ 39.36	100 866 ٪ 34.88	118 254 ٪ 37.2	466700 ٪ 36,12
بالنسبة للمشاريع المتوقفة	69138 ٪ 31,23	13 397 ٪ 6.53	16 985 ٪ 6.56	19 745 ٪ 6.82	27 816 ٪ 8.75	147081 ٪ 11,38
بالنسبة للمشاريع التي لم تنطلق	78813 ٪ 35,60	104 979 ٪ 51.23	129 641 ٪ 50.13	162 774 ٪ 56.29	163 750 ٪51.52	639957 ٪ 49,54
بالنسبة للمشاريع المنجزة	4241 ٪ 01,91	9 843 ٪ 4.8	10 162 ٪ 3.93	5 773 ٪ 1.99	7 984 ٪ 2.51	38003 ٪ 02,94
المجموع	221330 ٪ 100	204889 ٪ 100	258560 ٪ 100	289158 ٪ 100	317 804 ٪ 100	1291741 ٪ 100

Source : (Ministère du tourisme et de l'artisanat et du travail familiale, fin décembre 2019.)

وتيرة النمو بالنسبة لعدد الأسرة كانت موازية لوضعية المشاريع الفندقية، و كتحصيل حاصل عرفت طاقة الإيواء أو عدد الأسرة تراجعا أيضا خلال الأربع سنوات الأخيرة، و بما أن الأرقام و الإحصائيات تشير إلى أن المشاريع المتوقفة و التي لم تنطلق بعد بلغت 57 ٪ فهذا يعني تطور ضئيل لطاقات الإيواء.

الجدول رقم (07):مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع الاستثمارية الفندقية في الجزائر من سنة 2015 إلى سنة 2019

السنوات / مناصب الشغل	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
مشاريع منجزة	1951 ٪ 06.33	5 773 ٪ 15.04	4 476 ٪ 09.07	2 447 ٪ 05.52	3 575 ٪ 07.07	18222 ٪ 08.54
مشاريع قيد الانجاز	28835 ٪ 93.66	2 592 ٪ 84.95	44 840 ٪ 48.05	41 879 ٪ 94.47	46982 ٪ 92.92	195128 ٪ 91.45
المجموع	30786 ٪ 100	38365 ٪ 100	49316 ٪ 100	44326 ٪ 100	50557 ٪ 100	213350 ٪ 100

Source : (Ministère du tourisme et de l'artisanat et du travail familiale, fin décembre 2019.)

يساهم قطاع السياحة و الفندقة في توفير مناصب شغل ثابتة و مباشرة كلما كانت نسبة المشاريع الاستثمارية كبيرة، و هذا يتضح جليا من الإحصائيات الواردة في الجدول، كما أن مرحلة انجاز المشاريع السياحية تشهد عملية تشغيل أكبر و تتمكن من توفير مناصب عمل مؤقتة و غير مباشرة قبل انجاز المشاريع، و يتم تشغيل عمال من قطاعات مختلفة كالبناء، الكهرباء، النجارة...الخ.

تقودنا لغة الأرقام هذه إلى معرفة الواقع السياحي في الجزائر و مستويات نموه و تطوره، كما حملتنا هذه الإحصائيات إلى التساؤل عن العوامل والأسباب التي حالت دون تجسيد استراتيجياتها في مجال الاستثمار السياحي التي تبنتها من خلال رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة.

هذا جانب مما يعانيه القطاع السياحي، لكن الحقيقة أن المشاكل أعمق بكثير، إذ حتى لو افترضنا أن تلك المشاريع تسير بوتيرة طبيعية لانجازها فإننا سنواجه مشكلا مركزيا حال انجازها و المتمثل في الإمكانيات البشرية التي ستغطي هذه المشاريع، لأن واقع التكوين من الناحية الكمية بغض النظر عن الناحية النوعية لا يُنبأ بإمكانية شغل تلك الوظائف بكفاءات متخصصة، ففي كل سنة تتخرج نسبة ضئيلة من الطلبة من المدارس والمعاهد السياحية، كما أن نسبة كبيرة منهم لا تتوجه نحو قطاع الفندقة و السياحة بل نحو قطاعات خدماتية أخرى، و نسبة أخرى لا يستهان بها تتجه خارج البلاد.

خاتمة:

الرهان الذي تسعى الجزائر إلى كسبه لتحقيق نهضة سياحية يكمن في توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار باعتباره من المحركات المحورية لاقتصاد أي بلد و مؤشر هام عن درجة تطور المجتمع، لهذا تسعى اغلب الدول لتحسين مناخ الأعمال لجذب المستثمرين و تكريس المشاريع الاستثمارية التي تتوقف على:

– التفعيل الايجابي للعناصر القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والأمنية، لأن الاستقرار والأمن زيادة على الحوافز التشريعية و القانونية و الضريبية عناصر محورية للاستثمار في أي قطاع اقتصادي وجزءا أساسيا من المناخ الايجابي للاستثمار السياحي، كون الآلية القانونية والمؤسسات الرسمية المرجع الأساسي لتحديد السياسة الوطنية في مجال الاستثمار.

–كما أن انتعاش الاستثمار السياحي يكون بتوفير البنى التحتية لقطاعات اقتصادية و خدماتية حيوية و ضرورية للتنمية السياحية، و لا يمكن لقطاع السياحة العمل و التطور بمعزل عنها، و يكون أيضا بمنح امتيازات مالية، جبائية، قانونية وإدارية.

وكان متوقعا أن تساهم المزايا الممنوحة من المشرع الجزائري في خلق مناخ محفز للاستثمار و المستثمرين، إلا أن الجزائر و إلى يومنا هذا لم تتمكن من الوصول إلى التنمية السياحية التي راهنت عليها و التي تليق بها و بإمكانياتها الكبيرة و المتنوعة، و لم تحصل من قطاع السياحة على عائدات ذات أهمية و تأثير على الاقتصاد الوطني بسبب نفور المستثمر المحلي و الأجنبي من الاستثمار السياحي في الجزائر و الذي يعود لمجموعة من الأسباب نذكر منها :

- نقص الاحترافية لدى الهياكل المؤسساتية و التنظيمية للسياحة و عجزها عن مواجهة التحديات و الرهانات رغم عددها الكبير، و رغم الاستقلالية و الحرية القانونية الممنوحة لها للقيام بالتسهيلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية.
- نقص الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين لعدم القدرة على الحصول على القروض بسبب تخلف المنظومة البنكية.
- صعوبة الإجراءات الإدارية، كالحصول على التراخيص و التسجيل، رغم التسهيلات القانونية.
- صعوبة الحصول على التأشيرة للدخول إلى الجزائر، و عدم تناسب نوعية خدمات شركة الطيران مع الأسعار المرتفعة.

التوصيات:

- ضرورة وضوح القوانين و التشريعات الخاصة بالاستثمار، و الحد من تضارب النصوص القانونية و اتساع تأويلاتها.
- أهمية استقرار القوانين الخاصة بالاستثمار لتشجيع المستثمر و الحد من تخوفاته.
- التخلي عن الشروط القانونية التعجيزية المعرقلة للمستثمر.
- وجوب احترام النصوص القانونية و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية.
- التحفيز و الامتيازات الجبائية كالتخفيضات و الإعفاءات الجبائية في المجالات التي ترغب فيها الدولة لتحقيق التنمية، لأن الميل للاستثمار يزيد بزيادة معدلات الأرباح.
- تحديث النظام البنكي و عصرنته لتسهيل التعاملات المالية، زيادة على ضرورة توفر الشفافية في المعلومات.
- توحيد الجهة المشرفة على ملف الاستثمار و أهمية التنسيق فيما بينها.
- محاربة العراقيل البيروقراطية و الفساد الإداري كالرشوة و المحسوبية من خلال منظومة قانونية صارمة.
- استخدام الكفاءات الإدارية العالية و النزيهة.
- تطوير البني التحتية كالطرق و المواصلات و وسائل الاتصال.
- توفير بنك من المعارف و المعلومات و الإحصائيات الدقيقة من خلال تشجيع الأبحاث العلمية و الدراسات الأكاديمية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و التسويق السياحي، لتمكين المستثمرين من معرفة واقع السوق الجزائرية و فرص الاستثمار المتاحة.

قائمة المراجع:

1- العقيل، خالد بن منصور.(2003). **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية**، مكتبة العبيكان، الرياض.

2- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**. (05 ذو القعدة 1402 هـ).قانون الاستثمار 82 -11 المؤرخ في 21 أوت 1982م، الجزائر، المطبعة الرسمية.

3- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**.(21 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 27 أوت 1986).قانون رقم 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، الجزائر، المطبعة الرسمية.

4- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**.(08 سبتمبر 1990). قانون النقد و القرض للاستثمار 1990، الجزائر، المطبعة الرسمية.

5- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**.(10 أكتوبر 1993) المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 م المتعلق بترقية الاستثمار و تحرير سياسة الاستثمار، الجزائر، المطبعة الرسمية.

6- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**. (4 أفريل 1999). القانون رقم 99-6 القواعد المحددة التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار، الجزائر، المطبعة الرسمية.

7- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**.(22 أوت 2001). أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. معدل و متمم بموجب أمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 م، الجزائر، المطبعة الرسمية.

8- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، (19 فيفري 2003).المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 17 فيفري 2003 م المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، الجزائر، المطبعة الرسمية.

9- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**.(19 جويلية 2006) .قانون رقم 01- 03 سنة 2003 م المتعلق بترقية الاستثمار المعدل و المتمم. الجزائر، المطبعة الرسمية.

10- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**. (14 مارس 2007).القانون رقم 03 -03 المؤرخ في 19 فبراير 2007 المتعلق بشروط و كيفيات منح امتياز استعمال و استغلال المياه الحموية. الجزائر، المطبعة الرسمية.

11- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**.(22 جويلية 2009). قانون المالية التكميلي الأمر رقم 09-01 المواد من 78 إلى 82، الجزائر، المطبعة الرسمية.

12- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**.(29-08- 2010). قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجزائر، المطبعة الرسمية.

13- الديوان الوطني للإحصائيات.(1991). **النشرة السنوية لإحصائيات سنة 1991**. الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

14- المحياوي، قاسم نايف علوان.(2009). **إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**.(ط 1).الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

15- جردان، طاهر. (2009). **أساسيات الاستثمار**، الأردن، دار البداية للنشر و التوزيع و دار المستقبل للنشر والتوزيع.

16- حسين، عمر. (2018). **الاستثمار و العولمة**. مصر، دار الكتاب الحديث.

17- دعبس، يسرى. (1993). **العلاقات الاجتماعية للسائح**. مصر، الملتقى المصري للإبداع و التنمية.

18- شيللي، توبي.(1334).**النفط و الفقر و الكوكب**.ترجمة دينا عبد الله المالح، الرياض، مكتبة العبيكان.

19- كواش، خالد.(1997). **مكانة و أهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2.

20- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2013). http://www.andi.dz/index.php/ar/a-prop ،(6 سبتمبر 2015).

21- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية. **تقرير حول المخطط الخماسي الأول 80-84**. الجزائر، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

22- وزارة تهيئة الإقليم و السياحة والصناعة التقليدية. .(2008).**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030** م.الكتاب الرابع الجزائر،المؤلف.

23- وزارة تهيئة الإقليم و السياحة.(2008). **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الكتاب الثالث، لأقطاب السياحية السبعة للامتياز**، الجزائر، المؤلف.

24- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.(2022) **عرض للإحصائيات**،[تقرير على الشبكة] ، ، htttps://www.mta.gov.dz، (16-05 -2022).

25- وزارة التجارة.(2018).«إحصائيات و حصائل- إحصائيات التجارة الخارجية»، [تقرير على الشبكة]، https//www.comerce.gov.dz، (19-02-2018).

26- وزارة التجارة و ترقية الصادرات.(2021). إحصائيات و حصائل، "إحصائيات الصادرات خارج المحروقات للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021"،[تقرير على الشبكة]، https://www.commmerce .gov.dz ، (2021/09/13)

27- Graham, Benjamin.(1998). **L'investisseuse intelligent**.(quatrième édition). Paris : valor édition.
28- Galesne, Alain. (1981).La décision financière de l'entreprise, l'investissement, paris : éd, Dunod
29- Ministère du tourisme et de l'artisanat et du travail familiale. Direction de l'évaluation et du suivi des projets touristique**.** (fin décembre 2019). État récapitulatif des projets d'investissement touristique accordes. Alger : L'auteur.
30- robert, Heline et Q.poupart, Lafarge**.** (1975). Principes et techniques des investissements. Paris: éd, Delmas